

## بيان عام - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 30/4459/2021

15 جويلية/تموز 2021

# تونس: خطة التطعيم ضد فيروس كوفيد-19 يجب أن تتسم بالعدالة والشفافية

## ملخص وتوصيات أساسية

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه يجب على السلطات التونسية أن تضمن حصول الجميع على اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 بشكل عادل، وأن تنشر معلومات أساسية عن سير عملية التطعيم على مستوى البلاد، بما في ذلك المعايير التي اعتمدت لتحديد الفئات ذات الأولوية.

وكانت تونس قد تضررت بشدة بسبب وباء فيروس كوفيد-19، حيث أبلغ عن أكثر من 16 ألف حالة وفاة منذ بدء الوباء، مما يجعلها واحدة من أعلى الدول في إفريقيا من حيث عدد الوفيات الرسمية بسبب الإصابة بفيروس كوفيد-19. وفي الوقت الحالي، يُعدّ معدّل الوفيات اليومية المؤكدة في تونس لكل مليون شخص ثاني أعلى معدّل في العالم بعد ناميبيا. وتواجه تونس حالياً الموجة الرابعة من وباء فيروس كوفيد-19، التي تتسم بتزايد يبعث على القلق البالغ في معدلات الإصابة اليومية، حيث زادت عن 669 حالة لكل مليون شخص، وهذا المعدّل هو الرابع الأعلى في العالم بعد قبرس، وسيشيل وفيجي. وفي 19 جوان/حزيران، أعادت الحكومة التونسية فرض إغلاق كامل صارم في عدة ولايات، بينما فرض إغلاق جزئي على العاصمة تونس ومدن أخرى لاحقاً<sup>2</sup> وذكرت وزارة الصحة أن الحالات في المستشفيات العامة تفوق طاقتها القصوى، بينما بلغ معدل الإشغال في وحدات العناية المركزة مستوى قياسيا وهو 91,8 بالمئة من طاقتها<sup>3</sup>.

ووسط التفشي السريع للإصابات وعدد الوفيات المسجلة، لم يتم بعد تطعيم الغالبية العظمى من سكان تونس باللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19، ويترك الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس دون حماية. فبحلول 13 جويلية/تموز 2021، بلغ عدد جرعات اللقاحات التي قُدمت 2,225,629 جرعة، حيث حصل 1,531,039 شخصاً (أي حوالي 13 بالمئة من مجموع السكان) على جرعة واحدة على الأقل من اللقاحات، بينما حصل 694,590 شخصاً (أي حوالي 6 بالمئة من السكان) على تطعيم كامل حيث تلقوا جرعتين<sup>4</sup>.

وقد أعلنت الحكومة التونسية عن برنامجها الوطني للتطعيم في جانفي/كانون الثاني 2021، وبدأت تنفيذه في مارس/آذار 2021، من خلال المنصة الإلكترونية "إيفاكس" (EVAX). إلا إن الاستراتيجية تتعرض للتفويض من جراء التفاعس عن مراعاة الفئات المعرضة للخطر لدى تحديد الفئات التي لها الأولوية في تلقي اللقاحات، والافتقار إلى الشفافية بخصوص إدراج مهن بعينها باعتبارها خدمات أساسية، والتدخل السياسي غير اللائق في توزيع اللقاحات، فضلاً عن التأخير الشديد في التطعيم بسبب نقص اللقاحات على المستوى العالمي، من جهة، وعدم استقرار الحكومة، من جهة أخرى. فقد شهدت البلاد تغيير وزير الصحة أربع مرات منذ بدء الوباء، كما تواجه أزمة سياسية بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، مما أدى إلى تأخير طلب اللقاحات، حسبما ورد<sup>5</sup>.

وكانت "منظمة الصحة العالمية" قد نصحت الدول، تماشياً مع المعايير الدولية، بأن تتأكد من أن تحديد أولويات اللقاح داخل البلدان "يأخذ في الاعتبار أوجه الضعف والمخاطر والاحتياجات لدى المجموعات التي تكون، بسبب عوامل مجتمعية أو جغرافية أو طبية

<sup>1</sup> منشور لوزارة الصحة على "فيسبوك"، 4 يوليو/تموز 2021. مُتاحة على الرابط:

<http://www.facebook.com/santetunisie.rns.tn/photos/a.724855064220267/4280538428651895/>

وكذلك، "أنباء إفريقيا"، 1 يوليو/تموز 2021 [بالإنجليزية]. مُتاحة على الرابط:

<https://www.africanews.com/2021/07/01/tunisia-partial-lockdown-as-covid-19-cases-reach-record-highs/>

<sup>2</sup> وكالة تونس إفريقيا للأنباء، "رئيس الحكومة: الإغلاق الشامل يستهدف ولايات القيروان وسليانة وزغوان وباجة"، 26 يونيو/حزيران 2021. [بالإنجليزية]. مُتاحة على الرابط:

<http://www.tap.info.tn/en/Portal-Society/14120094-kairouan-siliana>

<sup>3</sup> منشور لوزارة الصحة على "فيسبوك"، 5 يوليو/تموز 2021. مُتاحة على الرابط:

<http://www.facebook.com/santetunisie.rns.tn/photos/pb.186480324724413.-2207520000../4282327881806283/?type=3&theater>

<sup>4</sup> منشور لوزارة الصحة على "فيسبوك"، 7 جويلية/تموز 2021. مُتاحة على الرابط:

<http://www.facebook.com/santetunisie.rns.tn/photos/pb.186480324724413.-2207520000../4287773967928341/?type=3&theater>

وكذلك: عالما في أرقام، "إحصائيات وبحوث: عمليات التطعيم ضد فيروس كورونا"، [بالإنجليزية]. تاريخ الاطلاع: 7 جويلية/تموز 2021. مُتاحة على الرابط:

<https://ourworldindata.org/covid-vaccinations>

وأيضاً: منشور لوزارة الصحة على "فيسبوك"، 7 جويلية/تموز 2021. مُتاحة على الرابط:

[http://www.facebook.com/santetunisie.rns.tn/posts/4284785534893851?\\_tn\\_\\_=-R](http://www.facebook.com/santetunisie.rns.tn/posts/4284785534893851?_tn__=-R)

<sup>5</sup> العرب الأسبوعية، "تأخير اللقاحات المضادة لفيروس كورونا يقاوم التشاؤم المنتشر في تونس"، 18 فيفري/شباط 2021. [بالإنجليزية]. مُتاحة على الرابط:

<https://theArabweekly.com/virus-vaccine-delay-adds-tunisia-ambient-pessimism>

حيوية، معرضة لخطر مواجهة أعباء أكبر من جراء وباء فيروس كوفيد-19"، وأن تضمن وصول كل شخص مؤهل في إطار مجموعة ذات أولوية إلى اللقاحات، ولا سيما الفئات السكانية المحرومة اجتماعياً". كما يوصي "إطار القيم" بأن تُتخذ قرارات تحديد أولويات اللقاح بين المجموعات المختلفة "باستخدام عمليات شفافة وخاضعة للمساءلة وغير منحازة، لخلق الثقة المستحقة في قرارات تحديد الأولويات".<sup>6</sup>

وقد اتبعت الحكومة التونسية بعض توصيات "منظمة الصحة العالمية" بوضع العاملين الصحيين، ومنهم هم فوق سن الستين، في الفئة الأولى ذات الأولوية، إلا إن أشخاصاً يواجهون مخاطر أخرى أسقطوا من معايير تحديد أولويات التطعيم باللقاحات، بما في ذلك الأشخاص دون سن الستين ممن يعانون من أمراض مزمنة مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة، والأشخاص ذوو الإعاقة، ومن يعيشون في فقر، والسجناء ومن يعانون من التشرد، والذين يفترقون في كثير من الأحيان لسبب الحصول على الرعاية الصحية، ويتأثرون بشكل غير متناسب بفيروس كوفيد-19، حيث يكونون أكثر عرضة لمخاطر المرض الشديد، أو الوفاة نتيجة إصابتهم بالفيروس.

كما تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن التدخل السياسي غير اللائق قد أثر على جهود التطعيم على المستوى الوطني، مما أدى إلى تراجع شديد في ثقة الجمهور. ففي أبريل/نيسان 2021، أقر مفدي المسدي، مستشار رئيس الحكومة، بأن عدداً من الوزراء حصلوا على التطعيم دون أن يكونوا مؤهلين، حيث كانت عملية التطعيم في ذلك الوقت تقتصر على العاملين الصحيين الذين يتصدرون الصفوف، وعلى البالغين فوق سن الخامسة والسبعين.<sup>7</sup> وفي ماي/أيار 2021، أفادت محطة إذاعة "موزاييك إف إم" بأن المديرية الجهوية للصحة في ولاية منوبة قد أقيمت من منصبها بعد أن عرضت تطعيم نائبة في مجلس نواب الشعب (البرلمان) عن الحزب الحاكم، بالإضافة إلى 78 من العاملين الصحيين الذين لم يكن قد حُد لهم رسمياً موعداً للتطعيم.<sup>8</sup>

وكان من شأن هذه الحوادث أن تقوّض ثقة الجمهور في وفاء الحكومة بالتزامها بتوزيع اللقاحات بشكل عادل ودون تدخل سياسي غير لائق، وأن تثير الشكوك أيضاً في التزام الحكومة بضمان حق الجميع في الصحة وإعطاء الأولوية لمن هم أشد عرضة للخطر.

وفي مايو/أيار 2021، أعطت الحكومة الأولوية لتطعيم العاملين في قطاعات التعليم الابتدائي والعالي والسياحة والقضاء، إثر مفاوضات مع النقابات المهنية المؤثرة لهذه القطاعات. ومع ذلك، لم يُنشر الأساس المنطقي المُتبع لتحديد من لهم الأفضلية في التطعيم، بالرغم من أن وزير الصحة أشار إلى وجود منشور حكومي لتحديد الأفضلية في التطعيم لكل فئة من الفئات ذات الأولوية.<sup>9</sup> وأدى غياب الشفافية إلى إثارة تساؤلات جوهرية حول الأساس المنطقي لمعايير الأفضلية، وكيفية اتخاذ القرارات بشأن الفئات التي لها الأولوية في تلقي اللقاحات.

ولضمان المحاسبة والشفافية وعدم التمييز، يجب على الحكومة نشر بيانات تفصيلية مصنّفة عن تنفيذ الخطة الوطنية للتطعيم، استناداً إلى مؤشرات عن توزيع اللقاحات على قدم المساواة. وتوفر "منظمة الصحة العالمية" دليلاً إرشادياً عن كيفية قيام الدول بتصنيف البيانات الخاصة بتلقي اللقاحات، بحيث تشمل: المنتج، المنطقة الجغرافية، الفئة العمرية، المهنة، عوامل الخطر، الإطار (مثلاً طبيعة المؤسسة، إن كانت سجناً أو مؤسسة تعليمية، وما إلى ذلك)، والوضع الاقتصادي الاجتماعي، والانتماء العرقي، وغير ذلك من الخصائص.

وفي 23 يونيو/حزيران 2021، أطلقت السلطات التونسية منصة إلكترونية للبيانات تتضمن معلومات عامة عن مدى التقدم في عملية التطعيم في مختلف أنحاء البلاد.<sup>10</sup> إلا إن البيانات المُقدّمة لا تتضمن معلومات عن الفئات ذات الأولوية من الأشخاص.<sup>11</sup> وبدون تحديثات مُصنّفة أولاً بأول مع معلومات عن تطعيم الفئات ذات الأولوية، وكذلك عن مؤشرات للمساواة في الحصول على اللقاحات، سيكون من المستحيل التأكد أن أولئك الذين هم في أمس الحاجة للتطعيم يحصلون عليه باعتبار ذلك أولوية، وخاصة بالنظر إلى الإمدادات المحدودة من اللقاحات.

<sup>6</sup> منظمة الصحة العالمية، "إطار القيم لفريق الخبراء الاستشاري الاستراتيجي المعني بالتمنيع بشأن توزيع لقاحات كوفيد-19 وتحديد أولوياتها"، 14 سبتمبر/أيلول 2020. مُتاح على الرابط:

[https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/334299/WHO-2019-nCoV-SAGE\\_Framework-Allocation\\_and\\_prioritization-2020-1-ara.pdf?sequence=5&isAllowed=y](https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/334299/WHO-2019-nCoV-SAGE_Framework-Allocation_and_prioritization-2020-1-ara.pdf?sequence=5&isAllowed=y)

<sup>7</sup> ويبدو، "نونس": تطعيم أعضاء الحكومة يثير الجدل"، 29 إبريل/نيسان 2021. [بالفرنسية]. مُتاح على الرابط:

<https://www.webdo.tn/2021/04/29/tunisie-la-vaccination-des-membres-du-gouvernement-fait-polemique/>

<sup>8</sup> موزاييك إف إم، "اقالة مديرة جهوية للصحة بسبب أروى بن عباس (فيديو)"، 3 مايو/أيار 2021. [بالفرنسية]. مُتاح على الرابط:

<https://www.mosaiquefm.net/fr/actualite-national-tunisie/891856/vaccination-de-arwa-ben-abbes-la-directrice-de-la-sante-limogee>

<sup>9</sup> بيزنيس نيوز، "نقابات التربية والتعليم الإعدادي والثانوي تدعو وزارة التربية إلى عقد اجتماع عاجل"، 13 مايو/أيار 2021. مُتاح على الرابط:

<https://ar.businessnews.com.tn/%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84%520,19127,3>

وكذلك: بيزنيس نيوز، "جمعية القضاة تطالب بالتسريع في التلقيح لمنطورتها"، 4 يونيو/حزيران 2021. مُتاح على الرابط:

[https://ar.businessnews.com.tn/%d8%ac%d9%85%d8%b9%d9%8a%d9%91%d8%a9\\_%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b6%d8%a7%d8%a9\\_%d8%aa%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%aa\\_%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b3%d8%b1%d9%8a%d8%b9\\_%d9%81%d9%8a\\_%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%84%9%82%9%8a%ad\\_%d9%84%d9%85%d9%86%d8%b8%d9%88%d8%b1%d9%8a%d9%87%d8%a7\\_520,19597,3](https://ar.businessnews.com.tn/%d8%ac%d9%85%d8%b9%d9%8a%d9%91%d8%a9_%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b6%d8%a7%d8%a9_%d8%aa%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%aa_%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b3%d8%b1%d9%8a%d8%b9_%d9%81%d9%8a_%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%84%9%82%9%8a%ad_%d9%84%d9%85%d9%86%d8%b8%d9%88%d8%b1%d9%8a%d9%87%d8%a7_520,19597,3)

<sup>10</sup> كل إفريقيا، "نونس: البيانات حول خطة التطعيم الوطنية متاحة حالياً للجمهور العام"، 22 يونيو/حزيران 2021. [بالإنجليزية/الفرنسية]. مُتاح على الرابط:

<https://allafrica.com/stories/202106220879.html>

<sup>11</sup> منشور لوزارة الصحة على "فيسبوك"، 1 يونيو/حزيران 2021. مُتاح على الرابط:

<https://www.facebook.com/santetunisie.rns.tn/posts/4185280608177678>

- ولضمان العدالة والنزاهة في عملية التطعيم، يجب على السلطات التونسية إعطاء الأولوية لتنفيذ الخطوات التالية:
- تعديل الخطة الوطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا بما يضمن أن يكون التطعيم متوفراً وعادلاً وشاملاً ولا ينطوي على التمييز المجحف، وذلك تماشياً مع معايير وقوانين حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري أن تعالج الخطة العوامل التي قد تزيد من تعرُّض شخص أو جماعة لخطر الإصابة بفيروس كوفيد-19، وأن تولي اهتماماً خاصاً للجماعات المُهمَّشة وذوي الهويات والأوضاع القانونية المتداخلة. ومن المحبَّذ أيضاً أن تشمل الخطة المخاطر الاجتماعية والبيئية والمهنية.
- التأكد من أن عمليات إعداد وتنفيذ خطط التطعيم تستند إلى جمع وتحليل بيانات عن أثر فيروس كوفيد-19 على فئات بعينها.
- نشر بيانات مُصنَّفة على نحو يتسم بالشفافية، ويكون ميسوراً للاطلاع عليها.
- الإعلان عن المعايير والأسس المنطقية المطبَّقة في تحديد أحمية فئات مهنية بعينها دون غيرها، عن طريق نشر النص القانوني (المنشور) الذي يحدد هذه الفئات.

## الخطة الوطنية للتطعيم ضد فيروس كوفيد-19

نشرت الحكومة التونسية خطتها الوطنية للتطعيم في جانفي/كانون الثاني 2021، ونصت على أن هدفها هو تطعيم 50 بالمئة من سكان تونس بحلول نهاية العام.<sup>12</sup> كما عرضت الإستراتيجية الوطنية خطة من خمس مراحل لتطعيم الفئات ذات الأولوية، طبقاً لقائمة أعدت سلفاً.

وأطلقت وزارة الصحة التونسية منصة إلكترونية، هي "إيفاكس" (EVAX)، يمكن للأشخاص التسجيل من خلالها للحصول على التطعيم. ويجوز للمواطنين التونسيين والأجانب المقيمين التسجيل، ويتعين عليهم تقديم بيانات شخصية، بما في ذلك السن وتاريخ الميلاد والوزن والطول والرمز البريدي والتاريخ الطبي. وباستثناء العاملين في القطاع الصحي، لا تجمع المنصة أي معلومات عن العمل أو المهنة.

وبالرغم من نشر الخطة الوطنية في جانفي/كانون الثاني، فقد كانت تونس من بين آخر دول شمال إفريقيا التي بدأت حملة التطعيم. وفي بادئ الأمر، أعلنت وزارة الصحة أنه وفقاً لمبادرة "كوفاكس" لإتاحة اللقاحات برعاية الأمم المتحدة، فإن الدفعة الأولى من اللقاحات سوف تُسلم بحلول منتصف فيفري/شباط 2021. إلا إن وصول الجرعات الموعودة تأخر بسبب نقص اللقاحات على مستوى العالم، من جهة، وعدم استقرار الحكومة في تونس، من جهة أخرى.

وبحلول فيفري/شباط، تزايدت بواعت قلق شديدة بشأن نقص اللقاحات، حيث لم تكن الحكومة قد تمكنت بعد من ضمان وصول جرعات اللقاحات التي وعدت بتوفيرها خلال العام الأول من تفشي الوباء.<sup>13</sup> والواقع أن السلطات التونسية كانت تأمل في تلقي الدفعة الأولى من اللقاحات، وتبلغ 93,600 جرعة، من خلال مبادرة "كوفاكس" بحلول نهاية فيفري/شباط، وتلقي مليوني جرعة إضافية من خلال تعاقدات مباشرة مع المختبرات المصنِّعة بحلول مارس/آذار. ولكن، لم تصل أي من إمدادات اللقاحات هذه في موعدها.

وقد بلغ تعداد تونس في عام 2020 11,708,370 نسمة. وبحلول 13 جويلية/تموز 2021، لم يكن قد حصل على التطعيم الكامل سوى 6 بالمئة من السكان.<sup>14</sup> وتسجّل 3,384,503 أشخاص فقط للحصول على اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19، مما يشير إلى الحاجة إلى حملات أقوى للتوعية العامة لزيادة الإقبال على تلقي التطعيم.

كما كان من شأن القدرة التفاوضية المحدودة لتونس في إجراء اتصالات مباشرة مع المؤسسات المصنِّعة للقاحات، وهو الأمر الذي يرجع في جانب منه إلى عدم الاستقرار السياسي وغياب رؤية متماسكة، أن يسهم في ببطء عملية توفير اللقاحات، وفي التراجع عن توفير الحماية في الوقت المناسب لمن هم أشد عُرضة للخطر.

واستناداً إلى الهدفين الأساسيين المتمثلين في الحد من معدلات الإصابة والوفاة بين الفئات العمرية الأشد عُرضة للخطر، والحفاظ على الخدمات الصحية وغيرها من الأنشطة الأساسية، تضمنت خطة التطعيم الوطنية معايير لتحديد الأولوية طبقاً للسن، والتعرض للإصابة، والأمراض المصاحبة. وتتبع الخطة الوطنية بعض المبادئ التوجيهية الصادرة عن "منظمة الصحة العالمية"، والواردة في "خريطة طريق فريق الخبراء الاستشاري الاستراتيجي المعني بالتمنيع لتحديد أولوية استخدامات لقاحات كوفيد-19" ("خريطة طريق فريق الخبراء")، وذلك بإعطاء الأولوية للعاملين الصحيين، سواء وُضعوا مع أو قبل كبار السن والأشخاص الذين لديهم أمراض مصاحبة، مثلما يرد تفصيلاً في الجدول أدناه.

<sup>12</sup> وزارة الصحة، "إستراتيجية التلقيح ضد فيروس كورونا". [بالفرنسية]. تاريخ الاطلاع: 7 يوليو/تموز 2021. مُتاحة على الرابط: <http://www.santetunisie.rns.tn/images/strategie-vaccination-covid-19.pdf>

<sup>13</sup> انكفاضة، "كلّ ما تجب معرفته حول التلقيح المضاد لفيروس كوفيد-19 في تونس"، 2 مارس/آذار 2021. مُتاحة على الرابط: <https://inkyfada.com/ar/2021/02/05/%D8%AA%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%AD-%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-19-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3>

<sup>14</sup> عالما في أرقام، "إحصائيات وبحوث: عمليات التطعيم ضد فيروس كوفيد-19"، [بالإنجليزية]. تاريخ الاطلاع: 7 جويلية/تموز 2021. مُتاحة على الرابط: <https://ourworldindata.org/covid-vaccinations>

## عدم إعطاء الأولوية لجميع الفئات المُعرّضة للخطر

ينبغي على جميع الدول، عند وضع خطط وطنية للتطعيم، أن تتقيد بشكل كامل بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وذلك لضمان عدم التمييز، وضمان التركيز بصفة خاصة على الفئات المُهمّشة والمُعرّضة للخطر. ويُعد منظور حقوق الإنسان مهماً على وجه الخصوص في دراسة كيفية تأثير التمييز المجحف الممنهج على وصول الخدمات الصحية للفئات المُهمّشة والمُعرّضة للخطر، مثل الجماعات التي تتعرض للتمييز المجحف بسبب طبيعة العمل أو الأصل، والأشخاص الذين يعيشون في سجون ومراكز احتجاز، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يعيشون في مناطق عشوائية، بالإضافة إلى اللاجئين والمهاجرين، وغيرهم.

جدول نظام تحديد الأولوية في التطعيم

الأولوية	الحد من الحالات الشديدة وحالات الوفاة	الحفاظ على الخدمات الأساسية
الأولوية 1	الأشخاص في سن 60 عاماً أو أكبر، مع تقسيمهم إلى فئات عمرية تنازلية: الأشخاص في سن 75 عاماً أو أكبر، الأشخاص من سن 65 إلى 74 عاماً، الأشخاص من سن 60 إلى 64 عاماً.	العاملون الصحيون ممن يتصلون بمرضى فيروس كوفيد-19
الأولوية 2	البالغون الأقل من 60 عاماً ولديهم حالات صحية سابقة، مع تقسيمهم إلى مجموعات عمرية تنازلية	العاملون الصحيون ممن لا يتصلون بمرضى فيروس كوفيد-19
الأولوية 3		العاملون في الخدمات الأساسية (مثل القوات الداخلية، وفرق الإطفاء، والقوات المسلحة، وقطاع التعليم، والمواصلات...).
الأولوية 4		عاملون آخرون
الأولوية 5	أشخاص يعيشون أو يعملون مع أشخاص معرّضين للخطر (دون تحديد)	

وتستند الاستراتيجية الوطنية للتطعيم في تونس إلى معيار صارم لتحديد الأولوية طبياً للسن، وتعتبر أن العاملين الصحيين وكبار السن والأشخاص الذين لديهم أمراض مصاحبة مزمنة في مقدمة من لهم أولوية تلقي التطعيم. وبالرغم من أهمية هذه المعايير، فإن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية لم تُؤخذ في الاعتبار لدى وضع الاستراتيجية الوطنية. فمنصة "إيفاكس" نفسها لم تتضمن أي أسئلة عن المُحدّثات الصحية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص الذين يسجلون أنفسهم للحصول على التطعيم، ومن ثم، فقد أغفلت العوامل المتعلقة بأوجه الضعف الاجتماعي عند تقييم الأهمية في تلقي التطعيم. فعلى سبيل المثال، يتأثر من يعيشون في فقر بفيروس كوفيد-19 على نحو غير متناسب، وهم عُرضة لأن يتحملوا أعباءً أكبر من جراء هذا الوباء.

وبالإضافة إلى ذلك، يظل هناك حتى ضمن الفئات المؤهلة ذات الأولوية أشخاص معرّضون لتحمل أعباء أكبر بسبب وباء كوفيد-19، وهم يواجهون عوائق اجتماعية وجغرافية كبيرة قد تحد من سبل حصولهم على اللقاحات. فهناك، على سبيل المثال، الأشخاص الذين يعيشون في مناطق ريفية نائية، والمشردون، والمهاجرون الذين ليست لديهم وثائق، والسجناء، والأشخاص من ذوي الإعاقة، وهؤلاء قد لا تتوفر لهم سبل الحصول على التطعيم مثل غيرهم ممن لا يواجهون تلك العقبات، حتى وإن كانوا مؤهلين طبقاً لمعيار الفئات العمرية.

ويُعد نزلاء السجون من الفئات الأكثر ضعفاً المُعرّضة بشدة لمخاطر فيروس كوفيد-19، بسبب الاكتظاظ، وعدم القدرة على تحقيق التباعد الاجتماعي، وعدم توفر سبل الحصول على الخدمات الوقائية والعلاجية. ففي 29 جوان/حزيران 2021، سُجّلت إجمالاً 526 حالة إصابة بفيروس كوفيد-19 في السجن المدني بالمسعين بولاية سوسة.<sup>15</sup> وبالرغم من أن السلطات التونسية بدأت حملة تطعيم للمسجونين منذ أبريل/نيسان 2021، شملت تطعيم 500 من السجناء كبار السن أو ذوي الأمراض المزمنة،<sup>16</sup> فمن الجدير بالملاحظة أن 1650 سجيناً فقط من مجموع 22 ألف سجين (أي حوالي 7,5 بالمائة) قد تلقوا جرعة تطعيم واحدة، على الأقل، في شتى أنحاء البلاد.<sup>17</sup> وبالإضافة إلى ذلك، لم تنشر السلطات التونسية تفاصيل عن عملية التطعيم بالنسبة للسجناء، والجدول الزمني لها، والمعايير المعتمدة في تحديد من لهم أحقية التطعيم.

ومن ثم يجب على السلطات التونسية أن تضمن وجود آليات في الخطة الوطنية للتطعيم تكفل توفير سبل الحصول على اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 لجميع أفراد الفئات المُعرّضة للخطر، الذين يُحتمل أن يكونوا قد أغفلوا بسبب عوائق أخرى.

<sup>15</sup> وكالة تونس إفريقيا للأنباء، "سوسة- فيروس كورونا: اكتشاف 292 حالة إصابة في سجن المسعين"، 29 جوان/حزيران 2021. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: <https://www.tap.info.tn/en/Portal-Regions/14150344-sousse-coronavirus>

<sup>16</sup> ويبدو، "تونس - كوفيد 19: بدء التطعيمات في السجون"، 16 إبريل/نيسان 2021. [بالفرنسية]. مُتاح على الرابط: <https://www.webdo.tn/2021/04/16/tunisie-covid-19-demarrage-des-vaccinations-dans-les-prisons/#.YOadZehKjIU>

<sup>17</sup> موزاييك إف إم، "500 حالة إصابة بفيروس كورونا في السجون"، 30 يونيو/حزيران 2021. [بالفرنسية]. مُتاح على الرابط: <https://www.mosaiquefm.net/fr/actualite-national-tunisie/921571/500-cas-de-coronavirus-dans-les-prisons>



وحتى الآن، لم تقدم الحكومة التونسية تبريراً واضحاً للمعايير التي اعتمدت في إعطاء الأولوية لفئة بعينها من العاملين الأساسيين دون غيرها، كما إنها لم تدرس إعطاء الأولوية لعاملين أساسيين يتعرضون لخطر كبير، مثل العاملين في قطاع المواصلات وعمال الغذاء. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُوضح الأساس المنطقي لاستخدام منصات تخص قطاعات بعينها كبدايل لمنصة "إيفاكس"، ولم يُوضح أيضاً كيف ستعامل هذه المنصات المختلفة مع بعضها بعضاً.

وفي بيان صدر مؤخراً عن وزارة العدل، في 9 جوان/حزيران 2021، تبين بوضوح أن معايير الأحقية لفئة الأولوية الثالثة قد وُضعت بموجب "منشور رئيس الحكومة عدد 10 بتاريخ 25 ماي/أيار 2021، والمتعلق بتطبيق الأولوية الثالثة" لاستراتيجية التطعيم، والمنشور في 25 ماي/أيار 2021. وبالرغم من الأهمية الحيوية للشفافية حول هذه القرارات المتعلقة بالصحة العامة، فإن هذه الوثيقة الرسمية لم تُنشر علناً على أي موقع حكومي إلكتروني. والأكثر مدعاةً للقلق أن عضواً في "اللجنة العلمية لمجابهة فيروس كورونا" صرّح لمنظمة العفو الدولية بأن اللجنة لم تطلع على هذه الوثيقة الرسمية الأساسية.

ويتعيّن على الدول، بموجب معايير حقوق الإنسان، أن تكفل وجود مشاركة جديّة وفعالة لممثلي المجتمع المدني في أي عمليات لاتخاذ القرارات بشأن توزيع اللقاحات على المستوى الوطني، وبوجه خاص مشاركة ممثلي السكان المعرضين للخطر، والذين قد يكونون أكثر تأثراً بتلك القرارات. ومن المهم، على وجه الخصوص، أن تتشاور الحكومة بشكل كافٍ مع جميع السكان الأكثر تأثراً بقراراتها، وإلا فإن فئة من الفئات المؤثرة ذات النفوذ قد تغطي على الفئات الأخرى، التي قد تكون أكثر تعرضاً للخطر، ولكنها أقل تأثيراً على قرارات السلطات الحكومية.

## الخلاصة

لا يزال هناك عدد من بواعث القلق البالغة بشأن الشفافية فيما يتعلق بتوزيع اللقاحات في تونس. وبوجه عام، فإن غياب الشفافية في قرارات تحديد أولويات التطعيم، ووقوع حوادث اعتُبرت نوعاً من المحاباة لفئات ذات نفوذ سياسي أكبر، هما من العوامل التي لا تزال تقوّض الثقة العامة في تطبيق خطة التطعيم الوطنية. ويمكن لهذا التناقص في الثقة العامة أن يؤدي بدوره إلى تزايد الارتباك في عملية التطعيم. والواقع أن النقص الحالي في إمدادات اللقاحات، في وقت تشهد فيه تونس موجةً شديدة من فيروس كوفيد-19، يجعل من المحتمّ على الحكومة أن تقرّ بهذه التحديات، وأن تعمل على معالجتها لضمان التوزيع الأمثل للقاحات، وحماية الأشخاص الأشدّ عُرضةً للخطر.